الخليج العربي والعولمة

في مؤتمر لاهاي عام ١٩٤٨م اقترح «ونستون تشرتشل» إنشاء ما أسماه آنذاك بالولايات المتحدة الأوروبيّة، وأثارت الفكرة آنذاك الكثير من الاهتمام والدراسة الأمر الذي جعلها تختمر بعد ذلك بعام واحد حين طرحت في مؤتمر «ويستنستر» فكرة التعاون الاقتصادي الأوروبي في سنة ١٩٥٢ تكوّنت رابطة أوروبا الغربية للفحم والفولاذ والتي تحوّلت فيما بعد إلى جامعة اقتصادية (CEE)، بدأت المشاورات حولها سنة ١٩٥٥م في ماسينا وانتهت بتوقيع معاهدة روما الشهيرة سنة ١٩٥٧م، واستطاعت تجربة الاقتصاد آنذاك لكونه مصلحة لا يمكن اللعب بها أو تجاوزها في ردم آثار الحروب التي كانت مشتعلة بين دول المنطقة في سنوات ١٨٧٠ - ١٩١٤ - ١٩٣٩م، واستطاعت الدّول الأوروبية الستّ المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية وهي (هولندا - اللوكسمبورغ، بلجيكا، إيطاليا، فرنسا وألمانيا الغربية) أنّ تحقق معدلات نمو اقتصادي جعلها مركز استقطاب اقتصادي قوي في القارة حيث بدأ هذا الاتحاد يتّسع بداية من العام ١٩٧٣م بطلب بريطانيا، وإيرلندا والدانمارك

الانضمام، وقد ظهرت السّوق الأوروبية المشـــتركة عـــام ١٩٨٥م تتويجاً لسياسة اقتصادية قائمة على الدقة والالتزام والوعـــي الكبـــير بمتطلبات المرحلة، وقد كان هذا التكينن الاقتصادي الأوروبي ســـابقاً لمشروع العولمة أحادية القطب والذي بدأ طرحه بعد انهيار الاتحـــاد السوفياتي في الثمانينيات..

وفي عام ١٩٥٠م وقعت الدول العربية معاهدة الدفاع ا لمشـترك والتعاون الاقتصادي والـــتي تبلـــورت عـــبر السّـــنين وانتـــهت في ١٩٩٧/٢/١٩م بإقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي برنـلمج وزمن تنفيذ إقامة منطقة التجارة العربية الحرة بدءً مـــن ١٩٩٨/١/١ وانتهاء بعام ٢٠٠٧م.

والملاحظ أن التجربة العربية كانت بعيدة دائماً عـــن النظـــرة الاقتصادية العميقة والدقيقة البعيدة عن الشعار السياسي فمثلاً نلاحظ أنّ معاهدة التعاون الاقتصادي كانت سنة ١٩٥٠ وهو عام كـــانت فيه العديد من الدول العربية تحت نير الاستعمار لذلك كان الدافـــع عند الكثير منها إلى التعاون العربي هو الدافع الثوري لا غيره، كما أنّ توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية كان سنة ١٩٥٧م مع ما يعنيه ذلـك من الارتباط بدافع سياسي أو قوي ثوري هو مقاومة حلف بغـــداد ودحر العدوان الثلاثي على مصر وهكذا.. ولعل هذه الشعاراتية هـــي

التي جعلت هذه الاتفاقيات والمعاهدات تتعثّر في حين استطاعت الدول الأوروبية تحقيق وحدتها، وقد ألقت العولمة بظلالها على الواقع الاقتصادي العالمي فظهر كما قلنا «الاتحاد الأوروبي» ومجموعة آسيان، ومجموعة «المركوسور» عام ١٩٩١م والتي تمّ التوقيع عليها بين البرازيل والأرجنتين والأوروغواي والبرغواي وهي المعاهدة التي تحوّلت عام ١٩٩٥م إلى اتحاد حركي، وقد انضمت بعد ذلك بوليفيا عام ١٩٩٧ وقبلها التشيلي بعام واحد إلى المنطقة الحرة للمركوسور مع الامتناع عن الانضمام إلى الاتحاد، كما ظهرت «اتفاقية التبادل الحرّ لأمريكا الشمالية» النافتا «Nafta» والتي تمّ التوقيع عليها في ١٧ كانون الأول ١٩٩٢م بين الولايات المتحدة الأمريكية، والمكسيك وكندا.. وفي أمريكا اللاتينية ظهر النظام الاقتصادي الأمريكي اللاتيني سيلا SELA، وقد وقعت الاتفافية[٢٤] دولة ومع نهاية ١٩٩٥ قفز العدد إلى ٢٧ دولة. كما ظهرت الرابطة الأمريكية اللاتينية للتجارة «آلادي» ALADI وفي أمريكا الجنوبية ظهرت مجموعة دول الأندين أيضاً (ANDIN)، وفي أمريكا الوسطى ظهرت السوق المشتركة لأمريكا الوسطى MCCA عام ١٩٦٠ بين غواتيمالا ـ السلفادور، نيكاراغوا، الهندوراس وانضمت كوستاريكا عام ١٩٦٢م، وظهرت الكثير من المشاريع أيضاً كان من أبرزها مشروع السوق الشرق أوسطية التي طرحته إسرائيل، ومشروع أوراسيا

(أوروبا + روسيا) وإعادة ترتيب البيت الأوروبي الذي قدّمه غورباتشيف وهكذا.. وقد أدّى الانتشار الأفقي والترسّخ والتعمق العمودي لفكرة التقطّب والتكين الإقليمي وشبه الإقليمي إلى بروز مجلس التعاون الخليجي الذي تمّ التوقيع على اتفاقية إنشائه في شهر مايو ١٩٨١م، انطلاقاً من الوعي بما للاقتصاد والمصالح المشتركة من أهمية في ترسيخ وتقوية الرّوابط وتوحيد آليات الدفاع عنها.. وهو ما جعل الملك فهد بن عبد العزيز يقول: «إنّ سياستنا الإقليمية مبنيّة على أنّ تكون الرّابطة الاقتصادية ــ بعد الرابطة الإسلامية الأساسية ــ محكّاً كبيراً بين دول المنطقة الخليجية، لأنّها (الرابطة الاقتصادية) من أفضل الرّوابط التكافليّة التي تؤدّي إلى أن تلتزم الإدارات السياسية بمصالح شعوبها»[٢٥]. وقد كان ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية قفزة رائدة من النّموذج العربي التوحدي الشعاراتي إلى النموذج الواقعي المستجيب لمتطلبات المرحلة. الأمر الذي جعل الكثير من الدّارسين يرون فيه النّواة الحقيقية لوحدة عربية ناضجة ولعلّ وحدة الحيّز الجغرافي الذي ظهرت فيه تجربة المجلس مع وحدة الثقافة الشعبيّة والأصول القبليّة ووحدة الدّين، ومع تقارب الخيارات السياسية والأوضاع الاقتصادية سيكون دعْماً قوياً لهذه التجربة الرّائدة.

وقد كانت القمة العشرون المنعقدة في الرياض تفعيلاً حقيقياً

للمجلس عبر ظهور مصطلح القوة الدفاعية المشتركة، وكذا ظاهرة النقد البناء للسلبيات ممّا يظهر نية صادقة لإنضاج وإنجاح هذه التجربة. إنّ أهمّ ما يجب أن ينتبه إليه المجلس هو إيجاد استراتيجيّة مدروسة للاستقطاب وبالتالي رزنامة لإدماج دول المحيط في هذه التجربة، ذلك لأني أرى كما أشرت في بحث لي حول «مسألة الجزر الثلاث» أنّ قبول عضوية بعض دول المنطقة في هذا الوقت المبكر من عمر المجلس معناه إعطاء هذه الدّول بما تملكه من طموح في المنطقة ومن قوّة عسكرية المبرّر لتشكيل المجلس وفق الكثير من رؤاها كطرف مؤسّس، أمّا تأجيل قبول عضوية هذه الدّول إلى أن يأخذ المجلس شكله النهائي الذي يجعله نواة غير قابلة للتغيّر من ناحية الفلسفة والمنظور العام «البرنامج» و«القانون الداخلي» فسيجعل المجلس أداة امتصاص وإذابة لدول المنطقة في بوتقته دولة بعد أخرى مهما كانت قوتها، لكون القوة المعوّل عليها هي القوة الاقتصادية مع ما تعنيه من «استقطاب واكتساب للتكنولوجيا»، وأمريكا التي يبلغ عدد سكانها ٢٥٠ مليوناً تمارس الهيمنة في عالم فيه مثل الصين (مليار و٢٠٠ مليون) والهند (٩٢٠ مليون) غير أنّ ما حققه مجلس التعاون في إطار التقطب الإقليمي لمواجهة العولمة يبقى ناقصاً في غياب مؤسّسات تفعّل التجارة البينية وترسّمها، خاصة وأن التجارة البينية العربية قد بلغت عام ١٩٩٧م نسبة ٩% من مجموع التجارة

الخارجية الكلية إذ لم تتجاوز ٣٠ مليار دولار. كما يجب المسارعة إلى رسم سياسة إنتاجية قائمة على التناسق، كما يستوجب الأمر تحقيق اتحاد جمركي وإيجاد منطقة حرّة للتجارة، هذا إذا كانت السوق المشتركة مازالت تمثّل حلماً بعيد المنال.

إنّ إنجاح تجربة مجلس التعاون لن يكون فقط مطلباً عادياً للمنطقة بقدر ما هو مطلب مصيري في الزمن الذي أصبحت فيه آليات التجارة العالمية تتحرّك تصديراً واستيراداً انطلاقاً من كيانات موحّدة التّعرفة الجمركية وشركات عملاقة تمثّل خطراً كبيراً على الدولة المنفردة خاصّة إذا كانت منطقة مصالح اقتصادية.

إنّ بعض المحلّلين يرون أن منطقة الخليج ستبقى منطقة توازن بين صراعات الكيانات الكبرى في العالم، وستحرص كل منطقة محافظة على اقتصادياتها ومراعاة لمصلحتها أن تحافظ على أمن الخليج، وهذا القول فيه الكثير من الصّحة، لكن هناك متغيرات جديدة حدثت وهي دخول عناصر جديدة في اللعبة منها الدور "الإيراني" الرّافض للتواجد الأمريكي في المنطقة والمستند إلى الخلفية الرّوسيّة الدّاعمة.. وهو ما يجعل المنطقة تشهد تقاطعات دوائر مصالح متصارعة مع بداية ظهور الموقف العسكري والسياسي الأمريكي بظهور التوجّه الأوروبي نحو إنشاء قوة دفاعية أوروبية مشتركة بعيداً عن الحلف الأطلسي (النلتو)

وبالتالي العجز المستقبلي لأمريكا عن التدخّل لإطفاء كلّ الحرائق الحادثة في العالم لصالحها.

كما أنّ سياسة تقاسم الأدوار والتسليم للقوي الموازي باستعمال القوة في إقليمه كشرطي له كما يحدث اليوم من صمت أمريكي تجاه ما تقوم به روسيا في الشيشان من شأنه أن يجعل بعض الدول في منطقة الخليج تطبق هذه الفلسفة لتفرض هيمنتها على المنطقة كشرطي رافضة كلّ تدخل أمريكي أو أوروبي. إنّ التغيرات الحادثة في العالم باسم العولمة، ثم بفعل الاختراقات الحادثة في العولمة ذاتها بما يفتح الأبواب للكلام عن «ما بعد العولمة» تجعل من الحزم وضع قائمة من الأولويات قد تكون قريبة من الآتي:

١ــ تحقيق التقطب الاقتصادي والأمني.

٢ــ مواجهة التململ الداخلي الاقتصادي مثل الحادث في «سياتل» و«دافس».

٣ــ التّبنّي الرّسمي لدعم الثقافة في وجه العولمة لاحتواء ردة فعل الإصلاح الديني والتأصيل الثقافي الذي قد يجنّد الطبقات المتضررة بالليبرالية التجارية لمشروعه.

٤ــ إيجاد استراتيجية مدروسة للإحتواء التدريجي لدول المنطقة في إطار المجلس بما يتوافق ونظرة التوازن في القوى وهو الأمر الذي تفرضه

التناقضات القديمة بين بعض هذه الدول مثل إيران والعراق.

٥ ـــ تجسيد القوة الدفاعية المشتركة.

٦ ـــ التأسيس لمرحلة ما بعد النفط.

obeikandl.com